PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(10): 1068-1077
ISSN: 1553-6939

Policy for Integrating Unemployed Youth in Algeria - A Sociological Reading-

PhD student. Ouled Larbi Amina[1], Dr. Souiah Mehdi[2]

[1,2]University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed (Algeria).

The Author's E-mail: youssraa817@gmail.com[1], mehdi.souiah@gmail.com[2]

Received: 04/2024 **Published: 10/2024**

Abstract:

Unemployment and employment are two important indicators. Employment is considered one of the main pillars of sustainable development in its various social, human, and economic concepts. It is a key element of production and serves as the primary entry point for combating unemployment, ensuring integration, and achieving social peace, which the Algerian state strives to attain. Algeria is a country that possesses all the material and human resources necessary to implement effective programs aimed at reducing this phenomenon.

Statistics in Algeria have shown that the unemployment rate began to decline since the early 1990s, stabilizing at around 9.9% in April 2016. This percentage suggests an improvement in the economic situation, which has positively impacted employment, particularly through the government's adoption of numerous programs that have significantly contributed to reducing this rate.

Through our work, we have concluded that the Algerian state has played a significant role in addressing the issue of unemployment through various support and employment policies for youth, tailored to align with the Algerian economy. Additionally, the creation of what is known as start-up companies and business incubators, through decision 1275, has seen a significant influx of university students.

Keywords: youth, unemployment, support policy, employment, work, agencies, microcredit

سياسة ادماج الشباب البطال في الجزائر -قراءة سوسيولوجية-

طالب دكتوراه: أولاد العربي أمينة[1]، الدكتور: سويح مهدي[2].

[2،1] جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر).

الملخص:

تعتبر البطالة والتشغيل مؤشرين هامين. فالتشغيل يعد من المقومات الرئيسية للتنمية المستدامة في مختلف مفاهيمها الاجتماعية والبشرية والاقتصادية. وهو عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج. كما انه المدخل الرئيسي لمكافحة البطالة

وضمان الاندماج وتحقيق السلام الاجتماعي لدي تسعى الدولة الجزائرية لتحقيقه. حيث أنها دولة تتوفر على كل الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنها من اعتماد برامج ناجعة للتقليص من هده الظاهرة

وقد أظهرت الإحصائيات في الجزائر أن نسبة البطالة بدأت في الانخفاض مند بداية التسعينات لتستقر في حدود 9.9% بالمائة في أفريل 2016. وهي نسبة توحي أن هناك تحسنا في الوضع الاقتصادي.

انعكس على جانب التشغيل خاصة من خلال اعتماد الدولة الكثير من البرامج التي ساهمت بشكل ملحوظ في تخفيض هده النسبة.

ومن خلال عملنا هدا تلخصنا إلى إن الدولة الجزائرية. ساهمت وبشكل كبير في القضاء على مشكلة البطالة من خلال سياسات دعم وتشغيل الشباب بمختلف صيغها وحسب ما يتماشى مع الاقتصاد الجزائري. بالإضافة إلى خلق ما يسمى بالمؤسسات الناشئة وحاضنات الإعمال من خلال القرار 1275 الذي شهد توافدا كبيرا من طرف الطلبة الجامعيين الدين يشكلون نسبة كبيرة من فئة الشباب. وهي عملية جديدة وأفاقا ساهمت في الحد من البطالة بشكل أو بأخر. وتبقى الدولة الجزائرية تتطلع إلى أفاق وبرامج مستقبلية تواكب تطور المجتمع وعالم الشغل حسب ما يتماشى مع الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري ودلك لتحقيق وضمان الاستقرار والرقى والتطور

الكلمات المفتاحية: الشباب، البطالة، سياسة الدعم، التشغيل، الشغل، الوكالات، القرض المصغر.

1. المقدمة

تعتبر المرحلة الجامعية من المراحل العلمية المنهجية لتكوين وتأهيل الطالب لتحضيره لمجال الشغل، وعليه يمكننا القول أن المجال العلمي الجامعي يواكب تطلعات مجال الشغل والعمل بحيث يعتبر مجال قائم بذاته يرتكز على مجموعة من المبادئ العلمية والإجتماعية والشروط الواقعية المواكبة للمجال العلمي والعملي معا يعتبر مجال الشغل فضاء وعالم قائم بذاته بحيث يتأثر ويؤثر على مختلف المؤشرات

الإجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها من العوامل التي تشكل عائق أو محرك لتطوير الشغل، وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى لتطوير المجال العملي الذي يخلق فرص إضافية لإدماج الشباب الجزائري في عالم الشغل، وخلق فرص إضافية لتكافئ الفرص وذلك من أجل تقليل نسبة البطالة، وذلك من خلال اجتهادات الحكومة الجزائرية بمختلف هياكلها الإدارية وسياساتها المنتهجة وهدا ما سنتطرق إليه تعتبر الجزائر من الدول التي تغيرت سياساتها الإقتصادية والسياسية وذلك نتيجة التغيرات التي طرأت على العالم نتيجة الإنفتاح على الفضاء الخارجي، والتي أثرت على مختلف الممارسات، مما جعل الإقتصاد المحلي يأخذ منحى آخر ومغاير لمواكبة التطلعات الجديدة، التي تسمح للشاب الجزائري تكوين ذاته في المجال الإقتصادي بناء على تأطير ومرافقة الحكومة له من خلال إنتاج مؤسسات خاصة تضمن إدماجه في عالم العمل، وعليه يمكننا القول: **ماهي مراحل نشأت وتطور سياسة ودعم تشغيل الشباب البطال في الجزائر؟، وماهي المؤسسات المرافقة له؟**

ومن خلال هذه الدراسة يمكننا اختصار أهمية الدراسة في النقاط التالية:

التعريف بالمراحل التي طرأت على مجال دعم وتشغيل الشباب البطال في الجزائر،من أجل المقارنة بكل مرحلة أمنية معرفة المؤسسات الحاضنة والمرافقة لمجال التشغيل التي تضمن معرفة الشباب بهذه المؤسسات التي تسمح لهم بالمرافقة المرحلية

ومحاولة تتبع المراحل التاريخية التي شهدتها الجزائر من خلال مجال التشغيل، وإعطاء قراءات نقدية لكل مرحلة ذكر المؤسسات المرافقة لمجال التشغيل والذي يسهل على الشاب الجزائري، بمعرفة عمل وشروط كل مؤسسة التي تسمح له بالتكوين والمرافقة.

وتعتبر البطالة: حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية على أن البطال "هو كل قادر على العمل، وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى" (زكي، 1997، صفحة 17) من خلال هذا التعريف يمكننا القول أن للبطالة شروط هو أن يكون مؤشر الرغبة والقبول والقدرة متوفر في الشخص البطال، وعندما لا تتوفر أحد الشروط لا يمكننا القول أن الشخص بطال. **وكذلك التشغيل** يقصد به "تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين" (زايدي، 2017، صفحة 187).

من خلال هده المفاهيم يمكننا القول أن مجال التشغيل يكون في حالة مستوى عالي في حالة توفير مؤشرات التدريب والتأهيل والتكوين، التي تكون من شروط التشغيل في أي عمل رسمي.

2. تطور التشغيل في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول العربية التي تساهم من خلال قوانينها وسياساتها وهياكلها الإدارية في تطوير مجال الشغل وذلك من أجل إدماج مختلف الفاعلين الإجتماعين ومنها فئة الشباب، وهذا راجع إلى أن الجزائر بلد فتي أي نسبة الشباب لديه مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى، وعليه مجال التشغيل في الجزائر مر بمراحل تاريخية نسبة للتغيرات التي طرأت في مختلف المجالات ويمكننا اختصار المراحل كالتالي:

مرحلة التسيير الذاتي: وهي المرحلة التي عرفت تاريخيا بمرحلة ما بعد الإستقلال والتي تتمثل في مجموعة من الإجراءات القانونية لبناء اقتصاد محلي والبحث عن فرص التشغيل، ومن مميزات هذه

المرحلة هو قيام جبهة التحرير الوطني بتسطير برنامج خاص من أجل تحديد معالم التشغيل في الجزائر "يعتبر برنامج طرابلس....جوان 1962 أول وثيقة رسمية حددت معالم سياسة التشغيل في الجزائر" (صويلح، 2010، صفحة 109)، استنادا إلى هذا الطرح يمكننا القول أن من المراحل الأولى التي عرفتها سياسة التشغيل عقب مرحلة الإستقلال، هو إصدار وثيقة رسمية تحدد الإجراءات والقوانين التي تبنتها السياسة الجزائرية من أجل إعطاء فرص جديدة للإدماج المهني والعملي، ومن مميزات هذه المرحلة هو استرجاع الممتلكات والثروات التي كانت تابعة للفرنسيين والمعمرين، بحيث استطاعت الجزائر تأميم الممتلكات من أجل خلق اقتصاد محلي يحمي الممتلكات المسترجعة، ومن خلالها إنتاج صناعات داعمة للسياسة المحلية، بحيث يمكننا القول أن البدايات الأولى للتشغيل كان مبني على وضع قوانين محلية توائم الخصوصية المجتمعية، وكذلك الإستقلالية الأقتصادية من الإستعمار الفرنسي زيادة على ذلك تعتبر مرحلة التسيير الذاتي من المراحل الأساسية لبناء اقتصاد يستثني التبعية الدولية والتحكم الذاتي المحلى للحكومة الجزائرية، زيادة على ذلك فلقد عملت الحكومة الجزائرية على الإستقلالية الإقتصادية وتسيير الثروات بشكل فردي وإنشاء مؤسسات وإبقاء معظمها وإعادة تسييرها ومراقبتها من جديد" التسيير الذاتي للأملاك دون مالك ولاسيما المزارع والوحدات الإقتصادية وإنشاء دواوين وطنية، سواء على أساس هياكل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء والغاز أو ديوان الحبوب، سواء لمراقبة جديدة لبعض النشاطات أو تطورها مثل ديوان التجارة أو الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات" (هني، 1991، الصفحات 22-23)، استنادا إلى هذا الطرح يمكننا استنتاج أن العامل الإقتصادي التي اعتمدته الحكومة الجزائرية في تكوين الإقتصاد المحلي لا يعتمد على بناء اقتصاد جديد وإنما مبني على الإرث الإستعماري اقتصاد تصحيحي لبعض القوانين فقط، وهذا راجع إلى صعوبة إنتاج صناعة محلية بمواصفات جزائرية، خاصة وأن الجزائر أخرجت نفسها من استعمار خلف الكثير من الخلفيات التي أثرت على الممارسات الإجتماعية والثقافية، والتي بدورها أنتجت اقتصاد اتكالي مرتبط فقط باستخراج الثروة الطبيعية التي اكتشفها الإستعمار منذ عقد من الزمن.

وعليه يمكننا القول بأن هذه المرحلة كانت كبداية أولية للحكومة الجزائرية بعد الإستقلال والتي تعد كرهان مجتمعي عاشتها دولة استعمرت لفترة طويل من أجل بناء اقتصاد محلي يتميز باستقلالية مطلقة، دون ضغوطات دولية وإنما هذه المرحلة تميزت بإخراج الجزائر من التبعية الإقتصادية إلى التفكير والتخطيط لبناء اقتصاد حر يحترم خصوصية مجتمعه القيمية والمعتقداتية مرحلة التسيير الاشتراكي: ولقد تميزت هذه المرحلة بالبحث على خطط جديدة لسياسة التشغيل في الجزائر وذلك من خلال البحث عن فرص جديدة استثمارية وتأسيس مواثيق جديدة اشتراكية تنموية "وانجاز المشاريع التنموية طغت عليها فكرة الإيديولوجية الإشتراكية التي حددتها مواثيق الثورة الجزائرية، والميثاق الوطني لسنة ....1976 فهو يرى أن العمل هو المصدر الرئيسي لكل تقدم اقتصادي وارتكزت سياسة التشغيل في هذه المرحلة على عاملين رئيسيين بدأ التركيز فيها بشكل واضح على تطبيق برامج تنموية ترتكز في جوهرها على التصنيع كاختيار استراتيجي للنهوض بالبلاد من مخلفات الحالة الإستعمارية بإعطاء الأولوية للمشاريع الإستعمارية الكبرى لا تحقق إلا بإقامة مركبات ومصانع ذات حجم كبير" (صويلح، 2010، صفحة 114) من خلال هذا الطرح يمكننا القول أن مميزات هذه المرحلة هي أولا التفكير في سياسة جديدة تنموية، وذلك لتنويع مجال الشغل ووجود إرادة سياسية للجزائر في اقتحام مجال التصنيع بعدما كانت في مراحل سابقة دولة مستهلة لمختلف الموارد، زيادة على ذلك عملت الحكومة من خلال مراسيمها وقراراتها استحداث مناصب جديدة من أجل خلق فرص العمل في القطاع الإداري العمومي ودعم الشباب

لتشجيعهم على العمل في القطاع العمومي والريفي من خلال سياسة الدعم التي انتهجتها الدولة من أجل خلق فرص لشباب في انجاز مشاريعهم الخاصة، لكن بنسب قليلة مقارنة بالقرارات التي تدعو لمشاركة الشاب الجزائري في وتدعمه لخلق فرص شغل في القطاع العمومي والريفي وكذلك في مجال التصنيع من أجل تطوير الإقتصاد المحلي، وعليه يمكننا القول أن مرحلة التسيير الإشتراكي هي مرحلة تتيح لكامل الفئات العمرية للمشاركة في تأسيس وبناء اقتصاد محلي، يحترم خصوصية المجتمع الجزائري ومؤشر يضمن تنويع الإقتصاد الوطني وتقليل نسبة البطالة التي تعد من الظواهر الإجتماعية التي تشكل مرض في الوسط المجتمعي لكن رغم كل السياسات المنتهجة التي تتبعها الهياكل الإدارية والمؤسساتية يبقى مؤشر البطالة يقتحم مختلف المؤسسات الإجتماعية بسبب ظروف العمل والإضرابات والمشاكل العملية والظروف المجتمعية التي دعت أرباب العمل بتسريح العمال جعل مؤشر البطالة يأخذ منحى آخر وظروف أخرى، وبالتالي ما نستنتجه من هذه المرحلة أن لها دور في تغيير وتعديل التفكير المؤسساتي ما يجعل الحكومة الجزائرية تدخل في تجربة التصنيع وأخذ غمار التوجه الجديد من أجل تنويع الإقتصاد ومن أجل خلق فرصص جديدة للتشغيل لكن البداية المحتشمة لجدية ممارسة التصنيع لكنه قد أثر على مرد ودية الإقتصاد من جهة وعلى سياسة التوظيف من جهة أخرى، لكن هذا لا يمنع من وجود جانب إيجابي لهذه المرحلة هو أن الحكومة الجزائرية أخذت رهان تغيير سياسة التشغيل وسياسة بناء اقتصاد محلي يخدم المجتمع من خلال النوعية وإقحام الكفاءات في بناء الإقتصاد الجزائري، ودراسة المجتمع من خلال حاجياته الأساسية التي لابد أن يوفرها الإقتصاد المحلي سواء استيراد الموارد في حالة صعوبة تصنيعها محليا أو استثمار الموارد المحلية وتوزيعها محليا، وذلك من أجل خلق التوازن بين توفير الحاجيات وفق الطلب ووفق إمكانيات الدولة، مما يجعل الأقتصاد المحلي يوفر متطلبات مجتمعه من خلال التوظيف والإستثمار في الكفاءات المحلية، وتوفير لها جميع المتطلبات الحياتية وذلك من أجل تشجيعهم لبناء ثروة محلية تتمتع بكافة المواصفات سواء من ناحية الإتقان والنوعية، لكن هذه المرحلة كانت بداية لتسطير سياسات أخرى جديدة وفقا للتغيرات المجتمعية والعالمية التي تأثر على الإقتصاد المحلي وعليه توجهت الحكومة لمرحلة أخرى بإمكانها مواكبة التغيرات الإقتصادية خاصة في مجال التشغيل.

مرحلة إعادة الهيكلة: من مميزات هذه المرحلة إدراج سياسة التشغيل في قطاعات جديدة ومنها قطاع الخدمات أي المجال الغير الإنتاجي، المبني على الجانب الخدماتي وذلك من أجل توفير دخل مالي أكبر مقارنة بالمراحل الأولى التي كانت الحكومة تستثمر أموال كبيرة من أجل مجال التشغيل، وعليه عملت الحكومة من خلال هذه المرحلة الاستثمار في كل ما هو خدماتي من أجل إدماج الشباب في قطاعات مختلفة وذلك للتنويع الإقتصادي، وقد عرفت هذه المرحلة بتوزيع المخططات التنموية "المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989، غير أن التحضير لهذه المرحلة بدأ من مؤتمر جوان 1979 الذي أعطى تقييم لنتائج نمط التسيير الإشتراكي منتقدا مغالاته للبعد الإجتماعي" (بلقاسم و حسن بهلول، 1999، الصفحات 160-162)، وعليه من خلال هذا الطرح يمكننا القول أن الحكومة الجزائرية من خلال سياستها انتهجت في هذه المرحلة خطط جديدة، من خلال التغيرات التي طرأت على المجتمع اتبعت استراتيجيات تنموية جديدة من أجل خلق فرص جديدة لجميع الفئات العمرية باختلاف تخصصاتها، إضافة على ذلك قامت الحكومة الجزائرية بتسديد ديون الشركات وذلك من أجل تجنب إفلاسها وزيادة معدل البطالة مما كلف الخزينة العمومية بتحمل كافة الأعباء، وذلك من أجل الحفاظ على توازن الإقتصاد الوطني وكذلك من أجل الحفاظ على اليد العاملة، وخلق توازن اجتماعي معيشي يضمن ويصون قدرة الأُسر لتلبية حاجياتهم الضرورية

مرحلة الإصلاح الإقتصادي: ولقد تميزت هذه المرحلة بإصلاحات جديدة شهدتها الجزائر بحيث غيرت السياسات الجديدة نظام الإنتاج لديها واعتمادها على السوق مباشرة من خلال تعاملاتها الإقتصادية والإنتاجية، رغم وجود رؤية استشرافية لتخطيط جديد من خلال مختلف المؤسسات الإجتماعية لكن الظروف الأمنية والإجتماعية لم تسمح باستمرارية الإجتهادات الإنتاجية لبناء اقتصاد محلي، خاصة في ظل التخريبات المؤسساتية التي جعلت من العامل الإقتصادي مؤشر يحتل مردودية أقل، وما ميز هذه المرحبة هي سياسة الخوصصة التي انتهجتها الحكومة عقب إعلان إفلاسها بحيث ثم بيع ممتلكاتها إلى القطاع الخاص.

مرحلة الإنعاش الإقتصادي: من خلال تنازل الحكومة عن ممتلكاتها واعادة تسويقها للقطاع الخاص، اتجهت إلى الإستفادة من الفئة العاطلة عن العمل من أجل إدماجهم في العمل وذلك لتقليل نسبة البطالة وتأهيلهم للدخول لمجال التشغيل بحيث سطرت الحكومة مخطط خاص من أجل منحهم تسهيلات إدارية ودعمهم من خلال تكوينهم في المجال الإقتصادي.

برامج التشغيل في الجزائر: من خلال السياسات المنتهجة في الجزائر وضعت الحكومة الجزائرية وسطرت برامج ومؤسسات حاضنة لإدماج الشاب البطال في العمل ونذكر منها:

جهاز للإدماج الشباب المهني: "تأسس منذ مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية، والإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية" (شهرة، 2008، صفحة 275) من خلال هذا الطرح يمكننا القول أن من مميزات هذا الجهاز أنه يفتح المجال للشباب من أجل تجسيد مشاريعهم، التي تم اختيارها بشكل اختياري إضافة إلى أعانة الدولة له وذلك في حالة وجود فكرة مشروع كإطار فكري وغياب رأس المال، مما يسمح له تجسيد مشروعه ميدانيا بمرافقة الدولة

صندوق دعم تشغيل الشباب (FAEJ): "تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1989الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية أو إنشاء ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشباب بـ 30 بالمائة والباقي تساهم به البنوك" (عمار، 2011، صفحة 5).

من خلال هذا الطرح يمكننا القول أن الصندوق لا يساهم في شكل كلي في تمويل المشاريع، وإنما نسبة يتحملها الشاب الحامل للفكرة أو المشروع والنسبة الباقية تتحملها البنوك، مما يتطلب من الشاب رأس مال للبداية في مشروعه.

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: من مميزات هذا الجهاز أنه يساهم في "الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة للعودة للعمل خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية"، (هلال و ترير، صفحة 12) اضافة على ذلك فانه يساهم الجهاز في إنشاء مؤسسات خاصة للبطالين التي لديهم شهادات مثل شهادة التكوين المهني، من خلال هذا الطرح يمكننا القول أن الجهاز يقتصر عمله ومهامه في اعانة الفئة التي كانت لها خبرة عملية سابقة

وكالة التنمية الإجتماعية ADS وهي تعتبر أقدم وكالة في الجزائر والتي أنشأت سنة "1917 بمرسوم تنفيذي رقم223/96 الصادر بتاريخ 29جوان 1996، ومن مهامه محاربة الفقر، البطالة

والتهميش الإجتماعي، كما أوكلت لها مهمة تسيير ومتابعة العقود ما قبل التشغيل والعمل المؤقت، والأعمال ذات المنفعة العامة، كما تعمل على إدماج طالبي العمل وفق لما يتوفر من مناصب عمل "،وعليه من خلال هذا الطرح يمكننا القول أن هذه الوكالة تساهم في الإستثمار في خريجي الجامعات الذين يمثلون كفاءة المجتمع ودمجهم في مناصب عمل حسب مؤهلاتهم العلمية

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: "تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية الاستثمار، كونها لم تصبوا لأهداف المطلوبة، تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث ترتكز على تقييم المشاريع ودراستها ومن تم اتخاذ قرارات بشأنها سواء القبول أو الرفض" (محمدأدريوش، 2013، صفحة 225)، من خلال هذا الطرح يمكننا القول أن الجزائر من خلال وكالات وبرامج تشغيل الشباب انتقلت من إدماج الشاب للعمل إلى الاستثمار في المشاريع.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: "أنشأت هذه الوكالة بموجب قرار اللجنة الحكومية1ديسمبر2003 حيث يعتبر القرض المصغر من بين الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشاكل البطالة فهو بذلك موجه للفئة البطالة" (صفية، 2014، صفحة 560)، وعليه يمكننا القول من خلال هذا الطرح أن الدولة تمول المشاريع التي تحمل طابع المؤسسات المصغرة وذلك من أجل تقليل نسبة البطالة.

الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM: تعد هذه الوكالة خلفا للديوان الوطني لليد العاملة، وقد جاءت هذه الوكالة من أجل دعم الهيئات السابقة لمكافحة البطالة" (عمار، 2011، صفحة 7)، وبالتالي هي عنصر مكمل لباقي المؤسسات التي تدمج الشاب في العمل.

البرنامج الوطني للتنمية الفلاحة PNDA" وهو برنامج فلاحي يهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي إضافة إلى توفير فرص التشغيل" (عمر و غربي صباح، 2011، صفحة 69)، وعليه يمكننا القول أن هذه الوكالة تهتم بالشق الفلاحي وذلك من خلال توفير مناصب عمل.

برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE: "وهو برنامج تم اطلاقه سنة 1998 موجه لفئة الجامعيين والحاصلين على الشهادات الجامعية" (محمدأدريوش، 2013، صفحة 224)، من خلال هذا الطرح يمكننا القول أن البرنامج يهدف لإدماج الخريجين في سوق العمل.

الشغل المأجور بمبادرة محلية ESIL: "منذ بداية 1990تمت اقامة الترتيبات المسماة بالبرامج المهنية لإدماج الشباب وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة انشاء مناصب شغل بمبادرة محلية" (صفية، 2014، صفحة 561)، وعليه يمكننا القول أنه يضمن هذا البرنامج الخبرة العملية للشباب خاصة فيما يتعلق بالمجال الإقتصادي.

الشبكة الإجتماعية IAIG: هي عبارة عن شبكة توفر الشغل لمختلف الفئات العمرية من أجل تقليل نسبة البطالة.

برامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة: TUP HIMO "هي عبارة عن مشروع أو برنامج استحدثته الحكومة الجزائرية سنة 1997بدعم من البنك العالمي في إطار دعم

الشبكة الإجتماعية وذلك لتحقيق فرص الشغل "(العربي، 2017) وعليه يمكننا القول أن الجزائر انتهجت سياسة جديدة وهي الشراكة العالمية من أجل توفير التشغيل لدى الشاب الجزائري.

مشروع الجزائر البيضاء: وهو مشروع يهتم بالشق السياحي الذي يوفر اليد العاملة والإدماج العملي.

مشاريع صندوق الزكاة: وهو مشروع تابع لوزارة الشؤون الدينية، ومن مهامه تجميع الزكاة وتوزيعها.

المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات: والتي تعرف بمحلات الرئيس، وهي محالات تابعة للوزارة يتم توزيعها وفق الحاجات المجتمعية وإنشاء مشاريع تجارية توفر اليد العاملة.

3. الخلاصة والاستنتاج:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا يمكننا استنتاج أن مراحل التشغيل في الجزائر كانت تهدف لإدماج الشاب الجزائري في العمل، وعليه مهما تعددت استراتيجياتها، تخدم أهداف محددة يمكننا تلخيصها أنها تعمل على تقليص مستوى مؤشر البطالة، أما فيما يخص البرامج والمؤسسات التي تم تأسيسها لمرافقة أفكار ومشاريع الشباب فهي متفاوتة في مخططاتها ومبادئها، فمنها من تمول الأفكار بصيغة مادية لكن بشروط إدارية وفوائد لابد من أن تعوض في حالة نجاح المشروع، ومنها من يشارك فيها الشاب بنسبة مئوية من رأس المال لكي يجسد مشروعه ميدانيا، وعليه كل برنامج له شروط وبنود قانونية تحمي المشاريع التي تحتضنها المؤسسات الخاصة بإدماج الشباب وهدا ما توصلنا إليه في الدراسة الميدانية حول التجربة الجزائرية في دعم وتشغيل الشباب البطال ودورها في محاربة البطالة ودلك لما له من أثر على خلق مناصب الشغل وهدا في ظل جهود الدولة الرامية لتحقيق التنمية والازدهار عن طريق تشجيع وتمويل المشاريع في مختلف القطاعات. وفي هدا السياق نجد أن وكالات التشغيل والدعم لها ادوار فعالة خاصة في مجال استحداث فرص العمل

ومن خلال الدراسة النظرية الإحصائية الوصفية لموضوع بحثنا توصلنا إلى ان أجهزة التشغيل وبالأخص **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (لونجام)** من بين السياسات المساهمة لمعالجة ظاهرة البطالة نظرا لان هده الأخيرة تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول واستقرار مجتمعها. لذا نجد ان الجزائر تسعى جاهدة لتوفير وتقديم مختلف سبل الدعم والتشجيع لهده المؤسسات والمشاريع حيث وفرت كل التسهيلات والتحديثات فيما يخص رقمنه الوكالات وتسهيل شروطها فيما يخص التعاملات الإدارية وتوسيع شروط الدعم للمستفيدين ومرونتها وتقدمها في التعاطي مع المتغيرات من اجل توفير مناصب شغل تغطي وتساهم في الحد من البطالة وكدا القضاء عليها مستقبلا.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا الوصفية الإحصائية والميدانية لاحظنا:

– انخفاض محسوس وملحوظ تدريجيا في معدلات البطالة نتيجة لانتهاج "جملة من برامج وسياسة الدعم والتشغيل

– تلقي اهتمام واستقطاب كبير من الشباب للوكالة الوطنية لونجام باعتبارها قطاع خدماتي قصد المساهمة في تحقيق التشغيل التام لدى الفئة العاطلة وامتصاص الفقر وتحقيق التنمية في الجزائر.

– انتهاج سياسات تشغيل بديلة راقية تمتاز ببعد المدى والاستشراف

– التكوين والمرافقة الميدانية في شتى القطاعات خاصة الاقتصادية والصناعية والحرفية

– استغلال الثروات المحلية والطاقة الطبيعية بالجزائر عن طريق خلق المشاريع المدعمة تشجيع الأدمغة والاهتمام بالموارد البشرية للاستغناء عن التشغيل الأجنبي

– إعادة النظر في التمويل من خلال استحداث بنوك إسلامية يراعى أعراف الدولة الجزائرية

– انتهاج الدعاية الإعلامية للتعريف بالثروات وتشجيع الاستثمار المحلي والابتعاد عن الحلول الظرفية والترقيعية التي كان معمولا بها في ظل الشبكة الاجتماعية خلق ما يسمى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية

– إعطاء حق التمويل لأصحاب المشاريع والمؤسسات الإنتاجية الصناعية وهدا لما توفره من يد عاملة للوصول لتنمية دائمة.

وفي الأخير نستنتج أن الوكالات الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ونخص بالذكر الوكالة الوطنية لونجام التي خصصتها الجزائر في دعم وتشغيل الشباب وترقية المشاريع وتشجيع الاستثمار والاقتصاد المحلي وكدا خلق فرص العمل كأحد الحلول الموجهة للتخفيض من حدة البطالة وهدا لتحقيقها لجملة من الأهداف والنتائج في ميدان الشغل كاستحداث فرص عمل وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية وهدا منة خلال التمويلات والمرافقة المقدمة من طرف الوكالة وتسهيل الاستثمار والشغل.

ولقد أصبحت هده الوكالات من أهم الدعائم التي ترتكز وتستند عليها الحكومة الجزائرية في مواجهة ظاهرة البطالة التي أثقلت كاهلها في مختلف قطاعاتها خاصة الاقتصادية. ويعد سبب لجوء الحكومة لمثل هده الأنواع من السياسات التشغيلية والتدابير هو إثبات قدرتها الايجابية في تقليل وامتصاص البطالة المرتفعة عن طريق استحداث مناصب الشغل وليس هدا فقط بل أيضا لفاعليتها من خلال التمويل والمرافقة لأصحاب المشاريع فقد حققت بصمة واضحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجنب إقصاء الشباب ودلك لنجاح وإبداع أصحاب المشاريع والمؤسسات المدعمة من طرف الوكالات وهدا لتفعيل أنشطتهم بطريقة أكثر حيوية في بيئتهم وإقليمهم.

ولا تزال الوكالات وكدا سياسات التشغيل بالجزائر تعمل على تطوير برامجها واتخاذ كافة السبل والوسائل المستحدثة وكدا التحفيزية من اجل تشجيع الشباب على العمل والاستثمار في مختلف القطاعات والنهوض بالاقتصاد وتطوير عالم الشغل وهدا للحد من ظاهرة البطالة وإدماج وعم الشباب الذي يشكل بناء وتطور وازدهار الدول.

4. قائمة المراجع:

1. أحمد هني. (1991). إقتصاد الجزائر المستقلة (الإصدار دون طبعة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

2. بوزار صفية. (2014). فعاليات وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزاءر خلال الفترة 1990-2014. تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة يومي 8 و9ديسمبر. الجزاءر.

3. دحماني محمدأدريوش. (2013). إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل (أطروحة دكتورا). تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

4. درحمون هلال، وعلي تریر. (بلا تاريخ). استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة. استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة.

5.رمزي زكي. (أكتوبر, 1997). الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لاعخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. سلسلة عالم المعارف (226)، صفحة 17.

6.رواب عمر، وغربي صباح. (2011). التكوين المهني والتشغيل في الجزاءر. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية.

7.سعدية زايدي. (ديسمبر, 2017). سياسات التشغيل في الجزائر. مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية(13)، الصفحات 186-214.

8.علوني عمار. (2011). دور هيءات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة دراسة تقييمية بولاية سطيف. استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة.

9.غويني العربي. (2017). دراسة وتقييم البرامج لتدارك النقاءص واشراك البلديات ضروري لمواجهة بطالة الشباب.

10.ليليا بن صويلح. (2010). سياسة التشغيل في الجزائر (أطروحة دكتورا علوم). قسنطينة، الجزائر.

11.محمد بلقاسم، و حسن بهلول. (1999). سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارهافي الجزائر ج2 (الإصدار دون طبعة). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

12.مدني بن شهرة. (2008). الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزاءرية (الإصدار دون طبعة). الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع

13.دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لونجام وهران نمودجا.